

جوانب النظرية التحويلية في شرح المفصّلات

لأبي علي المرزوقي⁽¹⁾

د. عبدالسلام الهَمّالي سُعود

كلية اللُّغات / جامعة طرابلس

ليبيا

منذ أن نشر تشومسكي كتابه (الثورة) في عام 1957م تغيّر منهج دراسة اللغة من المنهج الوصفي، الذي يقف عند الوقائع اللغوية كما يقدّمها البحث الحقلي في أشكالها الفعلية، إلى المنهج التحويلي، الذي أكّد على أن اللغة ليست مجرد تراكيب شكلية مجردة من المعنى ومن العقل، كما يرى الوصفيون، بل هي ربط محكم ومتين بين البنية العميقة، التي تمثل العملية العقلية أو الناحية الإدراكية للغة، وبنية السطح؛ لأن دراسة هذه البنية يقتضي فهم العلاقات، لا باعتبارها وظائف على المستوى التركيبي، ولكن باعتبارها علاقات للتأثر والتأثير في التصورات العميقة⁽²⁾.

ومن هنا عدّ هذا المنهج نُصرة للنحو التقليدي، وإحياء له على أسس أكثر علمية، لأنه أكثر اقترابًا من الطبيعة الإنسانية في دراسة اللغة، بعد أن حاول المنهج الوصفي أن يقضي عليه، ويودعه في كتب التواريخ والأخبار⁽³⁾.

1 . أبو علي المرزوقي هو أحمد بن محمد بن الحسن الأصفهاني، أحد أعلام اللغة والأدب والنقد في القرنين الرابع والخامس الهجريين، أخذ علوم اللغة والنحو عن أبي علي الفارسي، وخلف تصانيف دلّت على علمه وفضله، من أشهرها: شرح الحماسة، وشرح المفضليات، والأزمنة والأمكنة، وشرح المشكل من أبيات أبي تمام، وكتاب الأمالي. مات سنة 421هـ . انظر ترجمته في الأعلام 1 / 212.

2 . انظر النحو العربي والدرس

الحديث: 109 . 115 .

3 . انظر السابق: 143 .

وسنقف في هذه الورقة البحثية عند أهم ما تعرّض له المرزوقي، في درج شرحه للمفضليات، من جوانب نحوية، يراها التحويليون جوانب أصيلة في الدرس النحوي عندهم. ومن أجلى تلك الجوانب:

1. العامل:

أخذت نظرية العامل حظاً كبيراً من البحث والدرس النحوي، وكثرت حولها المناقشات العقلية الجدلية بين العلماء، منذ أن أعلن ابن مضاء القرطبي ثورته على النحويين في كتابه الشهير (الرّد على النحاة) إلى عصرنا الحديث، عندما سار بعض دعاة التيسير النحوي على خطاه في رفض العامل.

وعلى الرّغم من ذلك فقد عادت هذه النظرية مرة أخرى عند أصحاب المنهج التحويلي في حُلة لا تبتعد كثيراً عما كانت عليه لدى قدامى النحاة، لأن ما يسميه التحويليون (البنية العميقة) يكاد يتّفق مع ما عُرف عند نحاة السلف بالأصل المقدّر، ومن هنا اتجهوا إلى تصنيف العناصر النظمية وفقاً لوقوعها تحت تأثير عوامل معينة، ينبغي على الدارس أن يعرفها ابتداءً⁽⁴⁾.

وقد كان المرزوقي ممن عنوا بنظرية العامل في تضاعيف شرحه، فكان يشير إليه أحيانا تصريحاً، كقوله: "والعامل فيه"، وأحيانا تلميحاً، كأن يقول: "منصوب على كذا، ومرفوع على كذا"، وهكذا.

فمن أمثلة تصريحه بلفظ العامل قوله في شرح بيت سلمة بن الخرشب

فَإِنَّ بَنِي دُبْيَانَ حَيْثُ عَهْدْتُمْ بِجِزْعِ الْبَيْتِ، بَيْنَ بَادٍ وَحَاضِرٍ

: "قوله (بجزع) تعلق الباء بعهدتم، فيكون معه كلاماً واحداً. ويجوز أن يكون بدلاً من قوله (حيث عهدتم)، ويكون العامل فيه حينئذ ما عمل في (حيث) من معنى الاستقرار، كأنه

قال: إن بني ذبيان بجزع البتيل. وانتصب (بين) على الظرف، والعامل فيه ما عمل في (جزع البتيل) من الفعل الذي اقتضاه الباء⁽⁵⁾.

وقوله في شرح بيت مُتَمِّم بن نُويرة
ويومًا، إِذَا مَا كَظَّكَ الخِصْمُ، إِنْ يَكُنْ نَصِيرَكَ مِنْهُمْ، لَا تَكُنْ أَنْتَ أَضِيْعًا
: "العامل في قوله (يومًا) ما دلَّ عليه قوله (إذا ما كظك الخصم)"⁽⁶⁾.

ومن أمثلة ذكره للعامل تلميحا لا تصريحًا قوله في شرح بيت عمرو بن الأهتم
أَضَفْتُ، فلم أفحش عليه، ولم أقلُّ لأحرمة: إِنَّ المَكَانَ يَضِيْقُ
: "انتصب (لأحرمة) بأن أو بكي. وليست هذه اللام بلام الجحود، لأن لام الجحود لا تقع إلا بعد (ما كان) وما تصرف منها"⁽⁷⁾.

ولم يقتصر في إشاراته في هذا المجال إلى العامل اللفظي فحسب، بل تعرّض كذلك لذكر العوامل المعنوية في بعض المعمولات، التي لم يهتد النحاة فيها إلى عامل ظاهر، كعامل الابتداء، الذي أسندوا إليه رفع المبتدأ.

يقول في شرح بيت بشامة بن عمرو
وَحَادِرَةٌ كَنَفِيهَا المَسِيحُ حُ تَنْضَحُ أَوْبَرَ شَتًّا غَلِيْلًا
: "ارتفع (المسيح) بالابتداء. و (كنفيها) في موضع الخبر"⁽⁸⁾.

ويقول في شرح بيت الحصين بن الحمام
ولولاً رِجَالٌ مِنْ رِزَامِ بْنِ مَالِكٍ وَآلِ سُبَيْعٍ، أَوْ أَسْوَأَكَ عَلَقَمًا
: "ارتفع قوله (رجال) بالابتداء. وخبره محذوف"⁽⁹⁾.

5. شرح الفضليات: 66.

6. شرح الفضليات: 832.

7. السابق: 209.

8. السابق: 160.

9. السابق: 226.

2. الكفُّ عن العمل:

هناك بعض العوامل التي تُكفِّ عن العمل عندما تدخل عليها كلمات معينة، وذلك كدخول (ما) على (كأنّ) و (إنّ) الناصبتين للمبتدأ الرافعتين للخبر، فتعطلهما عن عملهما، وذلك كقول مزرد بن ضرار

وَمُطَرِّدٌ، لَدُنُّ الْكُعُوبِ، كَأَمَّا تَعَشَّاهُ مُنْبَاغٌ، مِنَ الزَّيْتِ، سَائِلٌ

فقد قال المرزوقي في شرحه: "قوله (كأنما) (ما) كفت (كأن) عن العمل، ونقلت من بابها فوقع بعدها الفعل"⁽¹⁰⁾.

فدخول (ما) على (كأنّ) فضلا عن تعطيلها عن عملها، الذي هو نصب الأول ورفع الثاني، وسّع من مجال استعمالها، ليشمل الدخول على الجملتين؛ الاسمية والفعلية على حدّ سواء.

ومن دواعي الكفِّ عن العمل كذلك إحلال ما يعمل محلّ ما لا يعمل، فيسقط عمله في معموله. وهذا ما أشار إليه المرزوقي في شرحه لبيت تأبّط شرا

لَا شَيْءَ أَسْرَعُ مِنِّي لَيْسَ دَا عُدْرٍ أَوْ دَا جَنَاحٍ، بِجَنِبِ الرَّيْدِ، حَقَّاقٍ

حيث أشار إلى أن من احتمالات معنى هذا البيت: أن الشاعر يمكن أن يكون قد أراد: "عدوت عدوا زادت سرعتي فيه على سرعة عتاق الخيل، وسوابق الطير حتى تخلّصت". وبذا يكون الشاعر قد عطّل (ليس) عن عملها، وهذا أمر جائز عند بعض العرب، الذين يجعلون

(ليس) كـ(ما) و (لا) فلا يعملونها في شيء، كأن الشاعر قال: لا شيء أسرع مني لا ذا عذر⁽¹¹⁾.

3. الحذف:

الأصل في الكلام أن يأتي تاما غير منقوص، بيد أن هناك أسبابا متنوعة قد تُلجئ المتكلم أحيانا إلى الاستغناء عن بعض الألفاظ أو الحروف، ككثرة الاستعمال، أو طول الكلام، أو الضرورة الشعرية، كما قد يكون الحذف لعلّة صوتية أو تركيبية⁽¹²⁾.

ويتحقق الحذف عند التحويلين عندما تنقص عناصر البنية السطحية عن عناصر البنية العميقة، أما إذا زادت تلك العناصر فإن ثمة زيادة في التركيب السطحي للجملة⁽¹³⁾.

فمما يدخله الحذف الضمير العائد على متقدم له، وذلك إما تخفيفا، كقول المرزوقي في

شرح بيت تأبط شرا

سَدَّدَ خِلَالَكَ مِنْ مَالٍ، بُجْمَعُهُ حَتَّى تُلَاقِي مَا كَلُّ امْرِئٍ لَاقٍ

: "قوله (ما كل امرئ لاق) حذف الضمير العائد على (ما) من الصلة تخفيفا. والمراد: ما كل امرئ لاقية"⁽¹⁴⁾.

وإما لدلالة اللفظ والحال عليه، كما في قول مزّرد بن ضرار:

سُوَيْقَةُ بِلْبَالٍ، إِلَى فَلَجَاتِهَا فَذِي الرِّمْتِ، أَبَكْتَنِي لِسَلْمَى مَعَاهِدِي

11 . انظر السابق: 24.

12 . انظر ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: 29 .

13 . انظر النحو العربي والدرس الحديث: 149 ، 150 .

14 . شرح المفضليات: 44.

فقد قال المرزوقي في شرحه: "ارتفع (سويقة) بالابتداء. وخبره (أبكتني) بما بعده. وحذف منه الضمير العائد على المبتدأ، لدلالة اللفظ والحال عليه. كأنه قال: أبكتني لسلمي معاهدي بها"⁽¹⁵⁾.

والحذف ليس مقصوراً على غير الركنين الأساسيين في الجملة الاسمية أو الفعلية، بل إنه قد يطول أحد هذه الأركان، بشرط أن يكون الباقي في بناء الجملة بعد الحذف معنياً بالدلالة، وكافياً في أداء المعنى⁽¹⁶⁾.

فقد حُذِفَ المبتدأ في قول ذي الإصبع العدواني

لِي ابْنِ عَمِّ، عَلَى مَا كَانَ مِنْ خُلُقٍ مُخْتَلِفَانِ، فَأَقْلِيهِ، وَيَقْلِينِي

وبقي خبره، وهو قوله (مختلفان)، وساغ ذلك لأن قوله (لي ابن عم) دلّ عليه، كأنه قال: ونحن مختلفان على ما وقع وحدث من الأخلاق⁽¹⁷⁾.

وحُذِفَ الخبر من قول مزّرد بن ضرار

أَوْلَيْكَ أَوْ تِلْكَ الْمَنَاصِي رِبَاعُهَا مَعَ الرُّبْدِ، أَوْلَادِ الْهَجَانِ، الْأَوَابِدِ

لأن أصل الكلام أولئك تحنّ، وجاز الحذف لدلالة الكلام والحال عليه⁽¹⁸⁾.

ولئن طال الحذف ركني الجملة الاسمية كليهما معاً، فإنه لا يطول من ركني الجملة الفعلية

إلا الفعل وحده. ومن أمثلة ذلك حذف عمرو بن الأهمم للفعل في قوله:

وَقَلْتُ لَهُ: أَهْلًا، وَسَهْلًا، وَمَرْحَبًا فَهَذَا مَبِيتٌ صَالِحٌ، وَصَدِيقٌ

لأن النصب في الألفاظ (أهلاً، سهلاً، مرحباً) كان بفعل فعل مضمّر. فكأنه قال: "أتيت أهلاً لا غرباء، وسهلاً من المقام لا حزنًا، ورحبًا من الساحات لا ضيقًا"⁽¹⁹⁾.

15. السابق: 250.

16. انظر في بناء الجملة العربية: 208.

17. انظر شرح المفضليات: 672.

18. انظر السابق: 262.

19. السابق: 208.

وحذفه مُزْرَد من قوله:

وسُقِيًّا، لِرِيعَانِ الشَّبَابِ، فَإِنَّهُ أَخُو ثِقَّةٍ، فِي الدَّهْرِ، إِذْ أَنَا جَاهِلٌ

والدليل على ذلك نصبه للفظ (سقيا)، لأن ذلك ما كان إلا بإضمار فعل. كأنه قال: سقى الله ريعان الشباب⁽²⁰⁾.

وقد يكون الحذف لعلة صوتية، كما سبق وأشرنا. وأكثر وقفات المرزوقي في هذا النوع كانت على ما حُذِفَ لأجل توالي الأمثال، ولاسيما في أول الفعل المضارع المبدوء بالتاء، وأرجع ذلك إلى أسباب ثلاثة:

. إما لأجل طلب الخفة، كما في بيت المثقّب العبدى

إِذَا مَا قُمْتُ أَرْحَلُهَا بِلَيْلٍ تَأْوُهُ آهَةٌ الرَّجُلِ الْحَزِينِ

فقد قال المرزوقي: إنه أراد أن يقول: (تأوه). فحذف إحدى التائين تخفيفاً⁽²¹⁾.

. وإما استثقالا من اجتماعهما، كما جاء في شرحه لبيت الممزّق العبدى

تَطَالَعُ مَا بَيْنَ الرَّجَا فُقْرَاقِرٍ عَلَيْهِنَّ سِرْبَالُ السَّرَابِ يُرْقِرُقُ

من أن الأصل (تطالع)، بيد أن الشاعر حذف التاء الثانية، استثقالا لاجتماعهما⁽²²⁾.

. وإما لجعل الحذف بديلا عن الإدغام، كقوله في شرح بيت الحصين بن الحُمَامِ

لَأَقْسَمْتُ، لَأَتَنْفَكُ مَنِّي مُحَارِبٌ عَلَى آلِهِ حَدْبَاءٌ، حَتَّى تَنْدَمَا

: إنه أراد (تندّم)، فجعل الحذف بدلا من الإدغام⁽²³⁾.

4. الزيادة:

20 . انظر السابق: 294 .

21 . انظر السابق: 908 .

22 . انظر السابق: 926 .

23 . انظر السابق: 227 .

وهي ظاهرة معروفة في العربية تنبّه لها النحاة الأوائل، ولاسيما في حروف الجر، ووضعوا معيارا لمعرفة الزائد في الكلام، وهو إمكانية الاستغناء عنه من غير أن يضطرب السياق. فإذا قلنا مثلا: كفى بمحمد شاهدا، فإن حرف الجر (الباء) جاء ههنا زائدا، لأننا يمكننا الاستغناء عنه من غير أن يختل نظام الجملة، فنقول: كفى محمد شاهدا. بيد أن هذه الزيادة لا يأتي بها العربي حبًّا في الإطناب وعزوفًا عن الإيجاز، بل إنها قد تضيف فائدة تركيبية، كالتوكيد أو قوة الربط أو الفرق، كما أنها قد تؤدّي غرضا دلاليا يريده المتكلم⁽²⁴⁾.

واقترنت جهود المرزوقي في هذا الجانب على الإشارة إلى زيادة بعض الحروف على بناء الجملة، كزيادة (إن)، و (من) في بيت ذي الإصبع العدواني

مَا إِنْ يَهَا، وَالْأُمُورِ، مِنْ تَلْفٍ مَا حُمِّ، مِنْ أَمْرِ غَيْبَةٍ، وَقَعَا

فقد قال في شرحه: إن الشاعر زاد (إن) ليؤكد بها النفي، وزاد (من) للدلالة على الاستغراق.

وزيادة (الباء) كما في بيتي بشامة بن عمرو

بِأَنْ قَوْمَكُمْ خَيْرٌ وَأَخْصَلْتِي نِ، كَلْتَاهُمَا جَعَلُوهُمَا عُذُولًا
وَلَا تَقْعُدُوا، وَبِكُمْ مُنَّةٌ كَفَى بِالْحَوَادِثِ، لِلْمَرْءِ عُولًا⁽²⁵⁾.

وزيادة (ما) كما في قول المرقش الأكبر

يَا رَاكِبًا، إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْ أَنْسَ بْنَ سَعْدٍ، إِنْ لَقَيْتَ، وَحَرَمًا

وفي قوله:

بُودُكَ، مَا قَوْمِي، عَلَى أَنْ هَجَرْتُهُمْ إِذَا أَشْجَدَ الْأَقْوَامَ رِيحُ أَطَائِفِ⁽²⁶⁾.

24. انظر النحو العربي والدرس الحديث ص: 153 .

25. انظر شرح المفضليات: 166 . 169 .

26. انظر السابق: 720 .

أما إشارته إلى زيادة حرف (الكاف) فلم يأت في أحد أبيات المفضليات، وإنما أشار إليه في شاهد أتى به في درج شرح أحد الأبيات، وهو قول الشاعر:

إِلَّا كَنَاشِرَةً الَّتِي ضَيَّعَتْهَا كَالْعُصْنِ، فِي عُلوَائِهِ، الْمُتَنَبِّتِ

فقد قال في شرحه: "البيت محمول على زيادة الكاف على طريق التوكيد. ومثل هذا قول الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾. ولولا الكاف لكان نصبا، لأنه استثناء منقطع" (27).

تلك أهم تجليات النظرية التحويلية في شرح المفضليات لأبي علي المرزوقي، وقد استطاع بهذا الانتقال بالجانب النحوي من دائرة الإعراب والبناء الضيقة إلى مجال أرحب وأوسع، هو مجال توضيح معاني النصوص الشعرية وتفسيرها، واستخراج طاقاتها، والوقوف على جمالياتها، ولعل هذا من أسمى الغايات التي يطمح إليها الدرس النحوي بعامة.

مصادر البحث ومراجعته:

- الأعلام لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط 12، 1997م.
- شرح المفضليات لأبي علي المرزوقي، نسخة مخطوطة محفوظة بمكتبة برلين بألمانيا، تحت رقم: 7446.
- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي لطاهر حمودة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط 1، د. ت.
- في بناء الجملة العربية لمحمد حماسة، دار الشروق، القاهرة، ط 1، 1996م.
- النحو العربي والدرس الحديث لعبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط 1، د. ت.

